الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٠٩**

الاثنين، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد وهبة .... (الجمهورية العربية السورية)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غاتلوف
اسبانيا .... السيد أرياس
ألمانيا .... السيد تروتفاين
أنغولا .... السيد لوكاس
باكستان .... السيد أكرم
بلغاريا .... السيد تفروف
شيلي .... السيد ماكييرا
الصين .... السيد تشنغ جنغى
غينيا .... السيد سو
فرنسا .... السيد دوكلو
الكاميرون .... السيد تيجاني
المكسيك .... السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .... السير إمير جونس باري
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لصربيا والجبل الأسود لدى الأمم المتحدة (S/2003/815)

03-46796 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

قـرارات مجلـس الأمـن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لصربيا والجبل الأسود لدى الأمم المتحدة (S/2003/815)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا والجبل الأسود يطلب فيها توجيه دعوة إليه للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس أرحب بالسيد نيبوشا تشوفيتش، نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية صربيا ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد تشوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لصربيا والجبل الأسود لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2003/815.

أعطي الكلمة الآن للسيد نيبوشا تشوفيتش، نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية صربيا ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا.

السيد تشوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية وقدم الوفد الترجمة إلى الانكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على الاستجابة لمبادرتنا وعقد جلسة اليوم المكرسة لكوسوفو وميتوهيا.

نجتمع هنا اليوم بسبب جريمة بشعة، جريمة قتل وجرح أطفال أبرياء يسبحون في نهر قرب ديارهم في كوسوفو وميتوهيا. لقد قُتل هؤلاء الأطفال لا لشيء إلا لأنهم صرب، ولتوجيه رسالة إلى جميع الصرب الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا الآن مفادها أنهم يجب أن يرحلوا، وأنه لا سبيل إلى المصالحة، ولا فرصة للمجتمع المتعدد الطوائف الذي يتوخاه القرار ١٢٤٤(١٩٩٩) والذي نتطلع إليه جميعا.

المجزرة ليست فريدة بأي حال. فمنذ وصول حفظة السلام إلى كوسوفو وميتوهيا عقب حملة القصف في ١٩٩٩، وقع ٦ ٠١٣ اعتداء على الصرب وتراثهم الثقافي وممتلكاتهم. وقُتل ١ ٠٢١ صربيا في تلك الاعتداءات. وتم تدمير ٥٢ موقعا أثريا مسيحيا في تلك الاعتداءات، بما في ذلك ١٠ أديار وكنائس يعود تأسيسها إلى القرن الرابع عشر. وتعرَّض ٥٥ مكان عبادة أرثوذكسيا للضرر أو التدنيس.

إننا في صربيا عقدنا العزم على التعاون مع المجتمع الدولي لا في كوسوفو وميتوهيا فحسب، بل أيضا في المنطقة برمتها. وفي صربيا الجنوبية، قمنا بصورة جماعية ببناء نموذج لنشر السلام والمصالحة. ومنذ أن عُهد إليَّ بمنصب رئيس

مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا، حاولنا جاهدين التعاون مع المجتمع الدولي وهذه المؤسسات في المقاطعة، بروح الشراكة والثقة المتبادلة.

وأثناء آخر تصعيد لعمليات الإرهاب – جرح وقتل الأطفال – بالإضافة إلى أعمال التخويف والاضطهاد التي تُجرى يوميا لمن تبقى من الصرب في المقاطعة، يبعث المتطرفون والإرهابيون الألبان برسالة إلى الممثل الخاص الجديد للأمين العام: كل قرار يتخذه ولا يتوافق مع توقعاتهم سيؤدي إلى عنف جديد وزعزعة استقرار الحالة في كوسوفو وميتوهيا.

ومع ذلك، لا يمكن لهذا القتل الوحشي إلا أن يدفعنا جميعا إلى التساؤل إذا كان هذا الجهد الكبير الذي يبذله المجتمع الدولي سينجح أو يمكن أن ينجح؟ وهل قوى الشر والتعصب الوطني أكبر من أن يمكن التغلب عليها؟ وإنني أقدر تعيين الممثل الخاص للأمين العام لمدع عام مستقل لتقديم مقترفي هذه الجرائم إلى العدالة. وسنبذل كل ما في وسعنا لمساعدته. وفي الوقت نفسه، علينا جميعا أن نقبل أن الجرائم من هذا النوع ليست فريدة من نوعها. فهي جزء من نمط أنشطة أقلية مصممة من السكان الألبان تسعى إلى طرد جميع الصرب من كوسوفو وميتوهيا، وبالطبع تثني أي لاجئين أو أشخاص مشردين داخليا عن العودة وإلى إنهاء عملية التطهير العرقي في المقاطعة.

هل هذه مبالغة؟ لا أعتقد ذلك. فإن الألبان الذين فروا من كوسوفو وميتوهيا قبل نظام ميلوسوفيتش قد عادوا إلى ديارهم في كوسوفو وميتوهيا بسرعة البرق، بفضل مساعدة المجتمع الدولي وجهوده من أجل إنقاذهم. وقد تم تنفيذ العملية بأسرها في غضون أيام قليلة. وقد تم إسداء النصح إلى الصرب الذين فروا من كوسوفو وميتوهيا بعدم العودة في جماعات بل فرادى وذلك لدواعي الأمن – أو لتوخي الدقة، لدواعي عدم توافر الأمن. وإذا استمرت وتيرة العودة الحالية، ستستغرق عودة الصرب وغيرهم من غير الألبان إلى المقاطعة أكثر من مائة عام.

إن الألبان الذين عانوا الكثير في ظل نظام ميلوسوفيتش، والذين يمكن أن يصبحوا أهم المتعاونين معنا يلتزمون الصمت في مواجهة أعمال الانتقام الوحشية التي ينفذها مواطنوهم المتطرفون.

وأعتقد بقوة أن الوحشية والهمجية ليستا شيئا يقره جميع الألبان. وإيماني هذا قائم على أساس من المصير المأساوي الذي لاقاه القادة الألبان الذين دفعوا حياتهم ثمنا لعدم موافقتهم على تلك الجرائم. ولذلك يتضح لي لماذا ظلت أغلبية الألبان صامتة ولماذا لم يقم سوى القليل من الألبان، معظمهم من الساسة، بشجب الجرائم عن مضض، بينما يتذكرون جرائم الصرب المرتكبة في الماضي.

وبذلت كل من بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو جهدا يقل عما كان يمكن بذله في ظل هذه الظروف المشوهة. وأحاول أن أتفهم حالة الجمود التي يتسم بها ممثلو المجتمع الدولي. ويمكنني تفهمها، ولكن لا أستطيع غفرانها.

وقد تم مؤخرا اغتيال أحد أفراد الشرطة في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وتم تنفيذ هجمات عديدة تستهدف حفظة السلام الدوليين. وبالقراءة الدقيقة لما بين السطور، يمكن أن نصل إلى أن هناك رسالة يتم إرسالها إلى مسؤولي البعثة الدولية: ”فكروا مليا قبل عمل أي شيء. فنحن نراقبكم ويمكن قتل أي فرد منكم“. وبهذا أصبح موظفو بعثة الأمم المتحدة وجميع الضباط والأفراد الذين يشكلون القوة الدولية في كوسوفو وميتوهيا رهائن لدى المتطرفين والإرهابيين الألبان.

وقد كان من الممكن تفادي هذه النتيجة المزعجة لو كان المجتمع الدولي قد طبق نفس المعايير التي طبقها في إدانة الجرائم الصربية والألبانية بمجرد إنهاء الصراع المسلح في كوسوفو وميتوهيا وحملة التفجير ضد يوغوسلافيا. وحتى الآن، وباستثناء واحد، لم يمثل أمام قضاة محكمة لاهاي سوى مجرمين من الصرب. وتم العفو في صمت عن القتلة الألبان وأصبحوا محصنين وتحولوا إلى أبطال وطنيين.

وأعتقد أنه قد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي ينظر إلى ما تم حدوثه وأن يقيم نتائج أعماله. ويجب أن نقر جميعا، دون أي تعصب أو خوف، بأن الأعمال التي ينفذها المتطرفون الألبان والجماعات الإرهابية الألبانية تشكل الخطر الرئيسي على استقرار كوسوفو وميتوهيا بل وعلى المنطقة بأسرها.

هل يلتزم المجتمع الدولي بالعدالة والإنصاف بأي تكلفة؟ هل هو مصمم بالفعل على النجاح في كوسوفو وميتوهيا؟

يجب على بعثة الأمم المتحدة، التي يرأسها السيد هاري هولكري، أن تقوم الآن إما بإنجاز ما عجز عن إنجازه أسلافه أو الإقرار بفشلها. ويمكن للسيد هولكري، في هذه المهمة الصعبة أن يعول على كامل دعمنا ومساعدتنا.

وإذا ما أردنا النجاح، يجب أن نتخذ تدابير قوية وحاسمة تفضي إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها، ألا وهي التنفيذ الكامل والمتسق لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتحقيق تقدم كبير في عودة الأشخاص المشردين داخليا، وكفالة الأمن وحرية الحركة لجميع الأقليات العرقية.

وعلى الرغم من الالتزام الذي أظهرته حتى الآن بلغراد وحكومة جمهورية صربيا فيما يتعلق بإنشاء مجتمع ناجح متعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا، نشعر بقلق حقيقي مفاده أن المتطرفين والإرهابيين من الألبان يستعملون كل الوسائل المتوافرة لمنع نجاح هذه المحاولات. وقد نفذت صربيا جميع التدابير التي التزمت بها بغية إنهاء عملية استقرار كوسوفو وميتوهيا.

ويتعين اتخاذ الخطوات الملحة التالية لتطبيع الحالة في كوسوفو وميتوهيا.

أولا، يجب أن ترسل البعثة الدولية رسالة واضحة فيما يتعلق بأهم أهدافها عن طريق التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبإنشاء مجتمع متسامح متعدد الأعراق له قاعدة اقتصادية قوية ومؤسسات ديمقراطية مؤقتة ناجحة.

ثانيا، على البعثة الدولية أن تكفل التنفيذ العادل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على جميع الأطراف والجماعات العرقية، وعدم محاباة طرف أو جماعة عرقية لإلحاق الضرر بفئة أخرى.

ثالثا، يجب على الأقل الحفاظ على الحجم الحالي لقوات الأمن الدولية إن لم يتم زيادة قوامها. ومن قبيل الوقاية، يجب أن يكون وجودها بائنا بقدر كبير وأن يتم توجيهها على نحو أفضل. ويجب الاعتراف بها ليتسنى لها أن تصبح أكثر فعالية في التصدي لمشكلة الجماعات الإرهابية الألبانية التي تدعمها الجريمة المنظمة.

رابعا، يجب على قوة كوسوفو وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو أن تكفلا، قيام المنطقة بتوفير الحماية الكاملة للخط الإداري الفاصل بين وسط صربيا وكوسوفو وميتوهيا، وذلك بالتعاون الكامل مع الجيش والشرطة في صربيا والجبل الأسود.

خامسا، يجب أن يضطلع مسؤولو إنفاذ القانون الدوليون بدور ريادي وأن يتحلوا بقدر أكبر من الكفاءة في التحقيق في الجرائم المرتكبة بدوافع عرقية وفي تقديم مقترفيها إلى العدالة.

سادسا، ينبغي لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ولقوة كوسوفو كفالة الحماية الكاملة للشهود، لكي يمكنهم من الإدلاء بالشهادة في المحكمة ضد الأشخاص المتهمين باقتراف أعمال إجرامية وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة. ويجب تشجيع المواطنين على الإدلاء بالشهادة ضد المجرمين من دون خوف أو تعصب عرقي.

سابعا، يجب تنفيذ نزع سلاح جميع مواطني كوسوفو وميتوهيا بشكل شامل ونشط.

ثامنا، من الضروري كفالة أن تتبع جميع البلدان نهجا واحدا صوب جيش التحرير الألباني، وهي منظمة أعلن الممثل الخاص للأمين العام أنها منظمة إرهابية. ويتم تعريفها على نحو مختلف بأنها منظمة تحرير وأنها منظمة إرهابية. ويمكن أن ينطوي هذا على خطورة شديدة. ويجب وضعها على قائمة المنظمات الإرهابية ويجب التطبيق التام للمعايير الدولية في مكافحة الإرهاب.

تاسعا، في ضوء الجرائم التي ارتكبها أعضاء في فيلق حماية كوسوفو، لا بد من إجراء تحقيق شامل، بما يؤدي إلى إلغائها. فلقد تورط أعضاؤها الرئيسيون، مرارا وتكرارا، في جرائم مثل قصف جسر السكة الحديد بالقرب من زفيكان ومساعدة التمرد المسلح في مقدونيا. إن مجرد وجودهم هو إثبات لواقع يقوم على النفاق: فهناك حالة من الأسى لوفاة صرب أبرياء، ولكن ثمة عدم استعداد لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للجرائم. وطالما بقيت تلك المنظمة، لن تكون المصالحة الحقيقية ممكنة.

عاشرا، لا بد أن يمثل مرتكبو جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن يتم تسليمهم إلى لاهاي، بغض النظر عن مناصبهم الحالية.

حادي عشر، في مواجهة التحديات الأمنية في المقاطعة، مثل الجريمة المنظمة والإرهاب وما إلى ذلك، يجب أن تتعاون قوات الأمن في كوسوفو وميتوهيا بشكل أوثق مع قوات الأمن في المنطقة، ومع قوات الأمن في صربيا والجبل الأسود على وجه الخصوص.

ثاني عشر، يجب حض الزعماء السياسيين الألبان على إعمال تأييدهم الرسمي للعائدين، وإضفاء الصفة الديمقراطية على المجتمع، وسيادة القانون والمصالحة بين المجموعات العرقية من خلال تقديم كل المساعدة الضرورية لكل المواطنين في كوسوفو وميتوهيا، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية.

ثالث عشر، يجب اتخاذ تدابير مناسبة ضد كل مسؤولي المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي – بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية – ما لم يوفروا الدعم الكامل والعلني للإجراءات المشار إليها آنفا.

رابع عشر، إن مسؤولي التواجد الدولي في كوسوفو وميتوهيا الذين يمتنعون عن تنفيذ الإجراءات المذكورة آنفا في إطار مكافحة العنف العرقي والإرهاب والجريمة المنظمة لا بد أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم وأن يعاقبوا على نحو ملائم.

ومع كل الإجراءات والمعايير المقترحة، لا بد من وضع خطة واضحة تتضمن مجموعة المهام والمسؤوليات التي يمكن قياسها وتحدد أولئك المسؤولين عن تنفيذها. ومن الضروري أيضا وضع أطر زمنية محددة، ومتابعة الوفاء بها وتقييم ما يتحقق من نتائج بشكل موضوعي.

وإذا فشل المجتمع الدولي في القضاء على انعدام الاستقرار بطريقة حازمة ودقة متناهية، وإذا كانت التدابير التي يتخذها ضعيفة وغير مجدية، سيكون مسؤولا أمام التاريخ عن إعادة بعث الفاشية في جزء من أوروبا وإنشاء شبه دولة ألبانية أحادية العرقية بشعة على الأرض التي يُعترف قانونا في وثائق الأمم المتحدة بأنها جزء من صربيا – وأعني

بذلك صربيا والجبل الأسود. وسيكون ذلك أشبه بإضفاء الشرعية على عمل من أعمال العنف من خلال عمل آخر من أعمال العنف.

واسمحوا لي أن أختتم هذا البيان بالقول بأن الأمل لم يمت في داخلي بعد، وإلا ما كنت قد أخذت الكلمة اليوم بصفتي الرئيس السابق لمركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا. وإنني أعرب عن أسفي البالغ لأن أملي لا يستطيع أن يُعيد الأطفال الذين قُتِلوا في غورازيفاك إلى الحياة، ولا يمكنه أن يخفف عن المعاقين. ولكن، يمكنه أن يفعل شيئا واحدا بالتأكيد. إذ يمكنه أن يُبقي باب الحوار مفتوحا لفترة أطول.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر نائب رئيس الوزراء كوفيتش الذي أتى إلى نيويورك لمخاطبة المجلس. وقد أسعدتنا رؤيته هنا مرة أخرى. وكنت أتمنى لو تم ذلك في ظل ظروف أفضل.

لقد أدانت السلطات في بلادي بأقوى العبارات ما تعرض له الفتية في كوسوفو يوم ١٣ آب/أغسطس من هجوم وقتل. إنها جريمة شنعاء. وقد سماها الناطق باسمنا بأنها عمل وحشي. ونتقدم لأُسر الضحايا بأحر تعازينا. ونرحب بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد استجابت بسرعة وبدأت التحقيق في الجريمة. ولا يزال ذلك التحقيق جاريا، وعلينا ألا نستخلص الاستنتاجات بشأن المسؤولية عن تلك الجريمة قبل انتهاء التحقيقات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ونلاحظ أيضا البيانات التي أدلى بها زعماء ألبان كوسوفو، بمن فيهم الرئيس روغوفا ورئيس الوزراء، التي أدانوا فيها تلك الأحداث الجنائية. كما نلاحظ ونرحب بالبيانات التي أدلى بها زعماء صربيا والجبل الأسود ويطالبون فيها برد فعل مسؤول إزاء تلك الأحداث، مثل بيان وزير الدفاع تاديتش، ومؤداها أن صربيا والجبل الأسود ستتصدى لكل المشاكل بطريقة عقلانية وستبقى ملتزمة بعملية السلام.

إن ما نحتاج إليه هو العزم والالتزام بالمضي في تلك العملية. فأعمال العنف تلك، التي يجب أن يُعاقَب مرتكبوها، تضر بمستقبل جميع سكان كوسوفو، ولا بد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونحن على يقين من أن بعثة الأمم المتحدة لن تدخر وسعا من أجل ذلك.

ولكن، أفضل تخليد لذكرى ضحايا ذلك العنف هو مضاعفة الجهد لتهيئة الظروف لإقامة كوسوفو المتعددة الأعراق وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا. وذلك جهد يشارك فيه الممثل الخاص الجديد، السيد هولكيري، مشاركة كاملة الآن، وتؤيده حكومة بلادي في ذلك تأييدا قويا وثابتا للغاية.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): إننا ندين ونستنكر بشدة القتل الوحشي للأطفال في كوسوفو في ١٣ آب/أغسطس. ونقدم تعازينا الخالصة لأسر الضحايا. ولم يتم تحديد مرتكبي ذلك الهجوم بعد. وبغض النظر عن خلفياتهم، فهذا هجوم آخر في سلسلة من الحوادث العنيفة التي شهدتها كوسوفو خلال الأسابيع الأخيرة. لقد شهدنا هجمات ضد مؤسسات ومبان عامة ومركبات. كما شهدنا حالة انتقام للأحكام التي صدرت ضد أربعة من الأعضاء السابقين بجيش تحرير كوسوفو. ونحن الآن بصدد هجوم ضد أطفال. ويبدو أن شرطي بعثة الأمم المتحدة الذي قتل في الجزء الشمالي من كوسوفو قبل أسبوعين وأطفال كوسوفو من الصرب قد استُهدِفوا عن عمد. واليوم، تعرض ألبان كوسوفو للهجوم بينما كانوا يمرون بقرية صربية بالقرب من بريشتينا. وقد يكون للكثير من الهجمات تلك دوافع شخصية، إلا أنها، في مجملها، تفضي إلى تهيئة مناخ من غياب القانون والتخويف. وهي تسمم العلاقات بين

المجموعات العرقية ويمكن أن تضر بالعلاقات مع التواجد الدولي في كوسوفو.

وإذا كان هدف مرتكبي تلك الجرائم هو وضع العراقيل على طريق المصالحة وعودة اللاجئين، أو الحوار المباشر المتوخى، أو إن كانوا يظنون أن بوسعهم أن يرغموا المجتمع الدولي على مناقشة أمور قبل أوانها، فعليهم أن يدركوا أن ذلك غير مقبول تماما وأنهم لن ينجحوا.

إننا نرحب بالبيانات الصادرة عن المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي في كوسوفو، بإدانة العنف، ونحث جميع ممثليها على ممارسة تأثيرهم في الرأي العام والدعوة إلى القبول بسيادة القانون. فلا أحد فوق القانون. وستعمل بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على ضمان أن الجناة الذين هاجموا وقتلوا خلال الأسابيع الأخيرة، بالإضافة إلى أولئك الذين ارتكبوا الجرائم أثناء الصراع المسلح، سيقدمون إلى العدالة.

أما بالنسبة لمركز كوسوفو في المستقبل، فعلى الأطراف أن تفهم أنه ليس هناك عمل انفرادي يمكن أن يغير مركز كوسوفو حسبما تحدد في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكون أنه ليست هناك في الوقت الحالي أرضية مشتركة بين الأطراف بشأن مركز كوسوفو في المستقبل هو سبب آخر لضرورة إصرار المجتمع الدولي على سياسة المعايير قبل المركز. ولا يمكن إجراء مناقشة بشأن مركز هذه القضية قبل استيفاء المعايير.

ويتمثل أحد المعايير في استهلال حوار مباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن مسائل عملية تهم الطرفين. ولا يجوز الخلط بين ذلك ومسألة المركز. ولا بد من البدء على الفور في هذا الحوار المباشر. ولا يجوز للسياسيين الكوسوفيين أن يتذرعوا بحالة الأمن الحالية فضلا عن المناقشة الداخلية الجارية حاليا بشأن الدستور الصربي الجديد كحجتين للتهرب من مسؤوليتهم عن إقرار السلام والاستقرار في كوسوفو. ونحثهم على التركيز على الخطوات المقبلة.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن دعم حكومتي التام للسيد هاري هولكيري، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، في مواجهة التحديات المقبلة.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أعرب لكم سيدي عن الشكر على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، التي هيأت لنا الفرصة لندلي بآرائنا بشأن الفظائع التي ارتكبت مؤخرا في كوسوفو.

أود أيضا أن أرحب بالسيد تشوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا. ولا يسعني إلا أن أعبر عن الأسف لأن السبب الذي من أجله جاء إلى هنا هو قتل مراهقين وإصابة أربعة مراهقين آخرين بإصابات خطيرة. وتدين بلغاريا بشكل قاطع الأعمال الشنيعة التي ارتُكبت في ١٣ آب/أغسطس في قرية غراز دفاتش، القريبة من بيتش. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي بلغاريا والشعب البلغاري للأسر المنكوبة، ولا سيما لأسرتي إيفان يوفوفيتش وباتليبا داكيتش.

هذا العمل المريع، الذي ارتكب في أعقاب قتل أحد أفراد الشرطة التابعة لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في وقت سابق لا يربو على أسبوع بكثير، يسعى بشكل واضح إلى تقويض الجهود التي تبذلها جميع الأطراف الفاعلة، الدولية والمحلية، والتي من شأنها أن تمكن الكوسوفيين من العودة إلى حياتهم الطبيعية. وترى بلغاريا أنه ينبغي للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو أن تدين العنف بشكل قاطع، وأن تساعد أيضا الشرطة المحلية وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في التعرف بأسرع وقت ممكن على مرتكبي تلك الجرائم وفي مساعدة أجهزة العدالة في أداء أعمالها. ونحن نعتقد بأن تعاون مؤسسات

كوسوفو المؤقتة يعد اختبارا حقيقيا لقدرتها على تحمل مسؤوليتها الأكبر في إدارة الإقليم ونقل السلطة.

لقد تابعت بلغاريا بقلق متزايد أعمال العنف والتعصب هذه التي جرت فيما بين الأعراق التي لن تسفر إلا عن تأخير عملية المصالحة بين الطوائف الكوسوفية، وعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم. ومن الأهمية القصوى بمكان أن يقوم المجتمع الدولي، وبخاصة بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، بشكل واضح، بإبلاغ جميع القوى السياسية المحلية وسكان كوسوفو، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو مكانتهم في المجتمع، بأن المجتمع الدولي لن يتسامح إطلاقا مع ارتكاب تلك الأعمال.

وتدين بلغاريا أيضا تدمير الآثار الدينية التي أشار إليها في وقت سابق السيد تشوفيتش، نائب رئيس الوزراء. ونعتقد بأن تدمير الكنائس والأديار الأرثوذكسية مسألة غير مقبولة بتاتا. ولقد جرى التأكيد في الماضي على أنه لا بد من وقف هذه الأعمال. ويحدونا الأمل أن تتمكن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو من اتخاذ الخطوات الضرورية لردع الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأعمال.

ونعتقد أيضا بأن أعمال العنف بين الطوائف في كوسوفو لن تؤدي إلى تعزيز مواقف شتى الأطراف في المفاوضات الوشيكة بين بلغراد وبريشتينا. بل إنها لن تسفر إلا عن تعويق العملية. وهذا أيضا سبب آخر يحملنا على الأمل في أن تتوقف تلك الأعمال على الفور.

في الختام، أود أن أقول إن الشواغل التي طرحتها لتوي لا تتشاطرها بلغاريا بوصفها عضوا في مجلس الأمن فحسب، بل تتشاطرها جمع بلدان جنوب شرقي أوروبا أيضا. ويقتضي الواجب منا أن نصرح بذلك بالنيابة عن جميع السكان في جنوب شرقي أوروبا، الذين لن يقبلوا العنف بين الطوائف أبدا.

وينبغي لي أن أتقدم أيضا بأطيب التمنيات للسيد هاري هولكيري، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، الذي تتوفر لديه الخبرة والمعلومات الأساسية الضرورية التي تمكنه من التصدي للتحديات المروعة التي يواجهها في كوسوفو ونؤكد له دعمنا التام.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود، على غرار ما فعله متكلمون آخرون، أن أرحب بمشاركة السيد تشوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا، في هذه المناقشة. لقد استمعنا إلى كلمته باهتمام كبير.

وأود أيضا أن أعرب عن الأسى العميق الذي تشعر به باكستان حكومة وشعبا بسبب جرائم القتل الوحشية التي وقعت مؤخرا في غراز ديفاتش. وباكستان، كالعهد بها، تدين بلا تحفظ وعلى نحو لا لبس فيه جميع الجرائم التي ترتكب بدوافع طائفية في كوسوفو. ولقد طالبنا على نحو ثابت بوضع حد للإفلات من العقاب وسنواصل الحث على تقديم جميع الأشخاص الذين ارتكبوا تلك الجرائم في كوسوفو خلال السنوات الأربع الماضية، إلى العدالة لمحاكمتهم.

ويعد إرساء حكم القانون وإقرار الأمن أهم العناصر الضرورية في جميع حالات الإدارة الانتقالية، تقريبا، في مرحلة ما بعد الصراع. ولا تعد كوسوفو استثناء في هذا الصدد. ولقد قلنا مرارا وتكرارا، إنه، بدون الأمن لن توجد حرية حركة، ولن تتوفر الحماية للأقليات، ولن تكون هناك عودة مستدامة للاجئين ولا انتعاش اقتصادي. وإرساء حكم القانون ضروري لإحراز التقدم نحو تحقيق العدالة والمصالحة والحكم الذاتي. وهذه هي الأركان الضرورية التي يستند إليها نجاح المؤسسات المؤقتة والاستقرار السياسي في المستقبل في كوسوفو. ويحدونا الأمل أن تولي بعثة إدارة الأمم المتحدة

المؤقتة في كوسوفو، بفضل القيادة الجديدة والمقتدرة برئاسة السيد هولكيري، أعلى الأولويات لهذه القضايا.

ونرى أنه لا بد من اتخاذ إجراء على نحو عاجل لوضع حد لمثل هذه الجرائم ذات الدوافع الإثنية التي وقعت مؤخرا. وباكستان ملتزمة التزاما كاملا ببذل قصارى جهدها لمساعدة جهود بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في هذا الخصوص. لقد خصصنا للبعثة أكثر من مائة من أفراد الشرطة، بمن في ذلك أفراد من وحدة الشرطة الخاصة. وقد زار وزير داخليتنا كوسوفو في الأسبوع الماضي وكرر الإعراب عن عزم باكستان والتزامها تجاه الحفاظ على السلم والأمن في كوسوفو. ونحن مصممون على هذا الالتزام.

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد في كوسوفو، وهي مقاطعة تتألف من ٢ مليون نسمة، قوة حماية مؤلفة من ١٧ ٠٠٠ جندي بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى وجود أكثر من ٤ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة التابعين لإدارة الأمم المتحدة في كوسوفو المنتشرين هناك.

وأرى أن مجلس الأمن، لدى نظره في مثل هذه الحالات الطارئة، ينبغي أن يجري تحليلا شاملا للتكلفة والعائد لأماكن وكيفية نشر القوات. ودعونا لا ننسى أن المجلس انتظر لأسابيع ليتسنى له نشر بضعة آلاف من القوات في ليبريا حيث كانت مئات الناس تموت يوميا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية انتظرنا ثلاث سنوات ليتسنى لنا نشر ١٠ ٨٠٠ جندي. وأكثر الأمثلة وضوحا على ذلك هو جامو وكشمير، وهي منطقة يسكنها ١٠ ملايين نسمة، ولا يوجد فيها سوى ٤٥ مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة أمكن نشرهم هناك لاحتواء ما نعت مؤخرا بأنه أخطر مكان على وجه الأرض.

ويرى وفدي أن أعمال القتل الوحشية التي وقعت في غورازديفاك ينبغي أن تكون بمثابة إنذار. وتقييمنا هو أن هذا الحدث، وإن كان يشكل حدثا واحدا في سلسلة طويلة من الأحداث يشير إلى حقيقة أن المسائل السياسية الكامنة المتصلة بكوسوفو لم يتم تناولها وحسمها بشكل حاسم حتى الآن. وبالطبع إن شعار ”المعايير قبل المركز“ شعار جيد فيما يبدو، ونأمل أن يتم الوفاء به. بيد أن جميع الأطراف المعنية تتحمل مسؤولية التوصل إلى اتفاق وحل خلافاتها في كوسوفو. إن النعرة القومية – على جميع الجوانب – لا تجدي. وينبغي نبذ الكراهية كعملة سياسية في كوسوفو وفي كل مكان.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): نرحب بنائب رئيس وزراء جمهورية صربيا. إن رحلته إلى هنا تذكرة على الخطورة غير العادية للعمل الذي يجتمع المجلس بخصوصه. وأود أن أعرب له عن تعازي وفدي.

إن قتل الطفلين الكوسوفيين يشكل جريمة شنيعة دنيئة لا تكاد تصدّق. إن عملا إرهابيا من هذا النوع – لكونه عملا إرهابيا مروعا – ليس له ما يبرره على الإطلاق. إنه عمل جدير بالإدانة كلية، وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في هذا الحدث بحكم كونه كذلك. ومرتكبوه ينبغي أن يقدموا للمحاكمة عن هذا العمل الرهيب. والمجتمع الدولي يطالب بذلك.

قبل عدد من السنوات، دخل المجتمع الدولي مجال وضع نهاية للأعمال التي تعتبر من قبيل التطهير العرقي. والآن سيكون مما يتعذر فهمه بل من الظلم الفادح إذا ظل المجتمع الدولي ساكنا على أساس أن ما هو قيد البحث الآن مجرد أعمال منعزلة لا يمكن المبالغة فيها. إن هذه الأعمال المنعزلة هي حلقات في سياسة المضايقة والتخويف والعنف الذي لا يوصف ضد مجتمع معيّن. إن هذه الأعمال غير المنعزلة

جدا يمكن أن تشكِّل – بل أنها في هذه الحالة تشكل – أعمال إرهاب. وكما قلنا إن الإرهاب ليس له مبرر أو لون. الإرهاب هو الإرهاب.

آمل وأتمنى أن تنجح إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في النهوض باستقصاءاتها وأن يقدم المسؤولون عن هذه الأعمال إلى العدالة. وأثق أيضا بأن القادة السياسيين سيكون بمقدورهم الحفاظ على الهدوء والعمل بإخلاص من أجل تحقيق أهداف القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩): ألا وهي إيجاد مجتمع متعدد الأعراق متسامح يكون فيه الحوار والديمقراطية هما القاعدة لا الاستثناء.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من حسن حظنا أن يكون السيد كوفيتش بيننا اليوم. وأود أن أشيد بصفة مبدئية بالعمل المنجز في جنوبي صربيا وفي العمل مع كوسوفو في الماضي.

وأرى أنه يتعين علينا الاعتراف بأن ثمة سلسلة من أحداث العنف ما فتئت تقع على مدى الشهر الماضي وما قبله. ينبغي أن ندين الاعتداء الذي وقع في غورازديفاك ومقتل الصياد الصربي في ١١ آب/أغسطس، بل ينبغي أن ندين جميع أعمال العنف والتطرف. وينبغي بذل كل جهد مستطاع لاقتفاء أثر المسؤولين عن هذه الأحداث وتقديمهم للمحاكمة.

والمملكة المتحدة، أيضا، تود أن تقدم تعازيها لأسر الموتى.

ومن دواعي سرورنا البالغ أن الممثل الخاص الجديد، السيد هولكيري اتخذ مبادرة لإجراء استقصاء ونتمنى له كل نجاح في القيام بمهمته.

وأرحب بالعمل السريع لقوة كوسوفو التي استنفرت ٣٠٠ فردا لإظهار حضور معزز ومرئي. ومن الحيوي أن يشعر جميع المواطنين الكوسوفيين بالأمان والأمن. ومجتمعات الأقليات من حقها أن تتمتع بحماية ذات مصداقية ومضمونة وكاملة.

وقد استمعت للسيد كوفيتش أود أن أرفض أي شعور بأن المجتمع الدولي متقاعس عن العمل. إن هذه التهمة ليس لها أساس وظالمة. ونحن نرحب بإدانة هذه الاعتداءات من جانب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وجمعية كوسوفو والرئيس. وعلى الرغم من أن الثقة بين الطائفتين في مستوى منخفض جدا، لا ينبغي السماح لأعمال التطرف المنعزلة بأن تزيد من استقطاب مجتمع كوسوفو أكثر من ذلك. ونحن نرحب ببيان رئيس الوزراء الصربي السيد جيفكوفيتش الذي شجّع الصرب الكوسوفيين على البقاء في كوسوفو. بيد أن الطفرة في الأحداث فيما بين المجتمعات العرقية توضح بجلاء احتمال انتشار العنف في أماكن معينة. لذلك نحن نحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس. ولا بد من كسر شوكة المتطرفين وعدم السماح لهم بتقويض مستقبل كوسوفو.

ونحن ندعم إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في تضييقها الخناق على الأنشطة الإرهابية في كوسوفو. وتدعم المملكة المتحدة فيلق حماية كوسوفو بوصفه منظمة مدنية للطوارئ. ومن الواضح بالنسبة لنا أيضا أنه سيتخذ، بل ينبغي أن يتخذ، إجراء ضد أي عضو في فيلق حماية كوسوفو يتورط في أعمال إرهابية. بيد أن المملكة المتحدة لا تشاطر الرأي بأن الوقت قد حان لحل الفيلق، حيث أنه يقوم بوظيفة مفيدة.

دعونا نوضح أن الهجوم على الإرهاب والتطرف أمر مفروغ منه. والمملكة المتحدة ما فتئت تؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ينبغي أن تحاكم هؤلاء المسؤولين عن الجرائم الجسيمة دون تمييز وينبغي أن تقدم جميع المسؤولين عن هذه الجرائم للعدالة. وأشاطر السيد تشوفيتش الرغبة بأن علينا أن نحيل جميع مرتكبي جرائم

الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحكمة وأن نكفل تسليمهم إلى لاهاي. وذلك ينطبق بنفس القدر على الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ويعيشون في صربيا اليوم.

أعلنت قمة تسالونيكي بدء حوار بلغراد – بريشتينا حول المسائل الفنية، ومن المهم لذلك الحوار أن يستمر. ولنكن واقعيين؛ فلا يمكن مساعدة ذلك الحوار بخلفية أو بوابل من المواقف تجاه كوسوفو وتتمحور حول جولات من الاتهامات والاتهامات المضادة بين بلغراد وبريشتينا. فالمواقف المسبقة العلنية من هذا النوع ليس من شأنها إلا أن تذكي نيران العنف. والذين هم في موقع المسؤولية تقع على عاتقهم مسؤولية ضمان أن تتناسب خطاباتهم مع خطورة الوضع.

ولا يجوز الخلط بين المناقشات المتوخاة الآن بين بلغراد وبريشتينا ومفاوضات المركز النهائي التي حددها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والمملكة المتحدة، شأنها شأن ألمانيا، تؤيد تأييدا قويا "المعايير قبل المركز". وبينما نرحب بما تحقق بشأن المعايير، يجب علينا جميعا أن نعترف بضخامة ما لا يزال يتعيَّن علينا عمله. هدفنا هو كوسوفو مستقرة ومسالمة ومتعددة الطوائف، كوسوفو الأقل اعتمادا على المجتمع الدولي والمتحركة في نفس الوقت نحو الازدهار.

لقد أفصح المجتمع الدولي عن رفضه للتطهير الطائفي في كوسوفو. والصراع في كوسوفو في عام ١٩٩٩ لم يكن مقصودا منه خلق كوسوفو ذات طائفة واحدة. وأهدافنا من أجل كوسوفو هي نفس أهدافنا من أجل بلدان المنطقة. والمعايير الديمقراطية الأوروبية العادية يجب أن تسود. والطريق نحو أوروبا لا يمكن أن يُبنى على الإرهاب والتطرف.

ولقد سأل السيد تشوفيتش – وآمل لمجرد التأثير الخطابي – حول ما إذا كان المجتمع الدولي ملتزما بالعدل وعازما على النجاح في كوسوفو. أعتقد أن الجواب بديهي. إن التزام اليوم، الذي تحدث عنه بالفعل سفير باكستان، من حيث عدد أفراد قوة الأمن الدولية في كوسوفو، ومشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي – كل ذلك يوحي بوجود عزم تحت مظلة الأمم المتحدة، على الوصول إلى النتيجة التي نصبو إليها.

التقدم في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود وفي المنطقة، سيكون محركه الصبغة الأوروبية ويجب أن يعزز الصبغة الأوروبية. ولذا لا يمكن أن يكون هناك عنف أو محاولات فردية لتحديد المركز النهائي. وفي هذه المرحلة، يتعيَّن على الأطراف أن تكون مستعدة للتصدي للمسائل الفنية بشكل بنَّاء ومرن، وأن تظهر استعدادا للإصغاء وأن تتجادل بطريقة منطقية. وهذا أمر رئيسي الآن، خاصة في ضوء تصاعد التوتر. وما يتعيَّن علينا القيام به هو أن نولِّد حُسن النية وأن نظهر الاستقامة وأن نتحلى بالشفافية. ويتضمن ذلك، ولو جزئيا، حماية ملموسة وصادقة ومضمونة وكاملة قانونا وعملا، لمجتمعات الأقليات.

ويجب أن يكون حق اللاجئين والأفراد المشردين في العودة إلى منازلهم مقبولا نظريا وعمليا. ويجب تطوير المعايير السياسية وحقوق الإنسان في كوسوفو والارتقاء بها إلى مستوى أفضل المعايير الأوروبية. وفي نظر المملكة المتحدة، يمكن عندئذ فقط لكوسوفو أن تمضي قُدما بشكل مستقر وسلمي، وتطور التعايش السلمي على أراضيها وتطور علاقات أفضل مع جيرانها.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد أنغولا بالشكر لعقد هذا الاجتماع حول الوضع في كوسوفو. ونرحب بنائب رئيس وزراء جمهورية صربيا في هذا الاجتماع لمجلس الأمن، وقد استمعنا بعناية لبرنامج العمل الذي حدده في بيانه.

ما فتئ وفدي يتابع عن كثب التطورات في كوسوفو وقد أعربنا، في مناسبات عديدة، في اجتماعات مجلس الأمن عن آرائنا بشأن الوضع بشكل كامل.

وفي اجتماع اليوم نود أن نؤكد على ما يلي: نشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الحوادث الأمنية الأخيرة في كوسوفو. ويدين وفدي بقوة أعمال القتل والجرح الأخيرة لشباب صرب كوسوفو، وهي جريمة غبية لا مبرر لها. ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة، في أسرع وقت ممكن. وننقل لأسر الضحايا تعازينا القلبية. ويعتبر وفدي هذه الجرائم البشعة نكسة جدية لجهود الأمم المتحدة لتعزيز التعددية الطائفية في كوسوفو وتهيئة الظروف لعودة وإعادة إدماج الأقلية الصربية في كوسوفو.

ونرحب بالتقدم الهادف الذي أُحرز في العملية السياسية في كوسوفو على المستوى المؤسسي لتحقيق الأهداف الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي الإطار الدستوري. إلا أن التقدم الذي تم إحرازه على المستويين المؤسسي والسياسي لم يواكبه تقدم مماثل في الوضع الأمني وفي العلاقات بين الطوائف، الأمر الذي يشكِّل مصدرا لقلق عميق.

إننا نسلم بالحاجة إلى بذل الجهود المستمرة لتحسين الوضع الأمني، وخاصة بتعزيز قوة شرطة كوسوفو ومؤسسات إنفاذ القانون. ونسلم أيضا بالحاجة إلى شن حرب عازمة على المتطرفين الطائفيين والعناصر الإرهابية، وضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكلها آفات حيَّة، تعاني منها المنطقة بأكملها، ووجودها يشكل تهديدا خطيرا لعملية إعادة بناء كوسوفو برمتها. وندعم عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ونصر على ضرورة إجراء حوار بنَّاء بين بلغراد وبريشتينا يمكن توسيعه ليشمل المسائل السياسية من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

ويحث وفدي قادة كوسوفو على إبداء التزام متجدد بالعملية السلمية وبالأهداف التي حددها المجتمع الدولي في كوسوفو. ونكرر أن سياسة ”المعايير قبل المركز“ تظل استراتيجية ثابتة لبلورة هدف تأسيس مجتمع ديمقراطي متعدد الطوائف في كوسوفو، وهو مسعى يتطلب حوارا دائما وصبرا وإصرارا.

ختاما، نود أن نعرب عن تأييدنا لممثل الأمين العام الجديد في كوسوفو، السيد هاري هولكيري. ونتمنى له كل النجاح في المهمة الصعبة والنبيلة.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أيضا أن يرحب بنائب رئيس وزراء صربيا، السيد تشوفيتش. وأود أن أشكره على ما طرحه من وجهات نظر واعتبارات على مجلس الأمن حول آخر الأحداث في كوسوفو.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن تأييده للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لمحاولة العثور على مرتكبي هجوم ١٣ آب/أغسطس ضد مجموعة من شبان صرب كوسوفو بالقرب من قرية غرازدفاتش وتقديمهم إلى العدالة. ونحن على يقين من أن جهودها ستكلل بالنجاح.

إننا ندين بقوة تلك الجريمة التي أودت بحياة شاب وجرحت أربعة آخرين. وكانت، بالإضافة إلى ذلك، اعتداء على مستقبل كوسوفو ذاته وعلى مبدأ بناء مجتمع متعدد الطوائف يسوده احترام حكم القانون، وأنقل تعازيَّ وتعازي حكومتي إلى الأسر المنكوبة التي ما زالت تعاني من هذه الجرائم البغيضة. ويرى وفدي تلك الأحداث بوصفها جزءا من مجموعة حوادث تشمل الهجوم الذي وقع أيضا في ١٣ آب/أغسطس على امرأة من ألبان كوسوفو، فضلا عن

الحوادث الأخيرة التي تشير بوضوح إلى توجه لا بد من إيقافه.

ويود وفدي أيضا أن يشجب مقتل الرائد ساتيش مينون، وهو أحد أفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قتل في ٣ آب/أغسطس. ونود أن نعرب عن أعمق مواساتنا لأسرته ولحكومة الهند.

وما زال نسيج مجتمع سكان كوسوفو هشا جدا ومعرضا للاستفزاز ولسلسلة من الأعمال الانتقامية والأعمال الانتقامية المضادة. ونؤمن بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا وأن يمارس التأثير اللازم على جميع مجالات السلطة المعنية لكي يبذل القادة السياسيون في كل من صربيا والجبل الأسود وإقليم كوسوفو جهدا كبيرا وقويا للإسهام في إرساء تفاهم من شأنه أن يبعث برسالة واضحة جدا إلى سكان كوسوفو مفادها أنه لا بد لهم من رفض جميع أشكال العنف، لاسيما العنف العرقي. ويجب أن يؤدي رفض العنف بعدئذ إلى بناء مجتمع متعدد الأعراق حقا يمكن أن يعيش فيه الجميع معا.

وقد وصف الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد هاري هولكيري حقيقة أن العنف ما زال يتسبب في خسارة أرواح الأبرياء بعد أربعة أعوام من نهاية الصراع بأنها تمثل مأساة لكوسوفو. وذكر أيضا حقيقة أن استمرار أعمال العنف يعزز من عزمه على إرساء حكم القانون في كوسوفو لصالح جميع سكان كوسوفو. ويسرنا أن ذلك هو عزم الممثل الخاص للأمين العام، الذي ذهب من فوره إلى كوسوفو لكي يتولى مهامه. وتؤيد المكسيك العمل الذي يقوم به. كما نتفق مع تقييمه بأن إرساء حكم القانون يشمل أيضا مكافحة الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية والمتطرفة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمتعددة الأعراق، وتشجيع الحوار والتكامل بين الطوائف، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتعليم والثقافة. وينبغي أن تستمر تلك الأنشطة في كونها أولويات تقوم بها البعثة وتعززها. ويؤمن وفدي أيضا بأنه ينبغي القيام بذلك العمل وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

لكننا نود أن نؤكد على أن المسؤولية الأساسية في بعث الحياة في عملية تطبيع كوسوفو تقع على عاتق سكان كوسوفو أنفسهم، الأغلبية الألبانية والأقليات على حد سواء. وينبغي لممثليهم السياسيين وقادة الطوائف أن يعززوا بصورة نشطة من آمال شعب كوسوفو في إنشاء مجتمع متعدد الأعراق. ومطلوب من روح الفعالية السياسية الجارية للقادة المحليين أن ترسي حكم القانون وأن تكافح التعصب والعنف. ولا بد من أن يبدي هؤلاء القادة التزاما راسخا بتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمتعددة الأعراق، والمصالحة والحوار بين الطوائف وبذل الجهد لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في ظل ظروف توفر الأمن الحقيقي.

إننا نعتقد أن جزءا من جهد العودة يشمل اعتماد جمعية كوسوفو لقرار بشأن موضوع اللاجئين، علاوة على التعديل الذي يشمل على وجه الخصوص الذين غادروا كوسوفو بعد نشوب الصراع. فذلك يبعث بإشارة إيجابية نأمل أن تكون أكثر من بادرة رمزية. بل، نأمل أن تساعد حقا في تهيئة التزام سياسي وقانوني ملائم في نهاية المطاف لإنشاء مناخ إيجابي موات لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى مجتمعاتهم.

إن الجهود المبذولة لنزع الأسلحة هامة أيضا، شأنها شأن الحاجة إلى الاستفادة من العفو الذي أعلنته مؤخرا بعثة الأمم المتحدة لكي يسلم الأشخاص أية أسلحة نارية في حيازتهم قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر. ومن الواضح أن انتشار الأسلحة يشجع العنف والجريمة المنظمة والإرهاب.

وكما قلت في السابق، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أهمية التعاون بين بلغراد وبريشتينا حتى يمكن

لعملية بناء مجتمع متعدد الأعراق أن تثمر. وقبل حسم مسألة مركز كوسوفو من الضروري ليس فقط تحقيق معايير معينة وإرساء حكم القانون وإنشاء المؤسسات اللازمة للحياة السياسية التمثيلية الحقيقية؛ بل يجب أن يكون هناك حوار مصمم واتصال وثيق بين بلغراد وبريشتينا يفضي إلى تهيئة البيئة والظروف الضرورية للتوصل إلى التفاهمات اللازمة لالتئام نسيج مجتمع كوسوفو وتسوية مسألة المركز في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، نشعر بقلق من جراء اعتماد الحكومة الصربية مؤخرا لوثيقة بشأن كوسوفو، نرى أنها لا تساعد على تهيئة مناخ لبدء حوار بين بلغراد وبريشتينا.

ونود أن نناشد بقوة كبيرة جدا السلطات المؤقتة في مقاطعة كوسوفو الامتناع عن إصدار بيانات انفرادية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم جو المواجهة وإساءة الفهم.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود. وأود أيضا أن أرحب بحضور نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا والجبل الأسود بين ظهرانينا اليوم، على الرغم من أننا نأسف للأحداث التي أتت به إلى نيويورك.

وإننا ندين بشدة الأحداث التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس بالقرب من قرية غورازدفاتش التي أودت بحياة طفلين وأصابت عددا آخر بجروح. قتل الأطفال شيء خسيس تماما. ولا يمكن أن يكون له مبرر وهو أمر غير مقبول. واسمحوا لي بأن أتقدم بتعازينا إلى العائلات المكلومة.

وهذا الحدث واحد في سلسلة أحداث وقعت في المنطقة وأدانها مجلس الأمن. وقد أعرب المجلس أيضا عن قلقه بشأن تأثيرها على العملية الجارية في كوسوفو.

ويجب بذل جميع الجهود لمعرفة المسؤولين عن هذه الفظائع وغيرها، الذين أفلتوا من العقوبة حتى الآن. ويجب تقديم مقترفي هذه الجرائم إلى العدالة. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حتى الآن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ونأمل مضاعفة جهودها بقدر أكبر لمعرفة المسؤولين.

إن أي عمل من أعمال العنف أو المضايقة أو التمييز على أساس طائفي يلحق الضرر ببناء مجتمع متعدد الطوائف في كوسوفو ويتعارض مع روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو دور أساسي يجب أن تؤديه في سبيل تحقيق المصالحة في كوسوفو، بحيث تجعل من الممكن بناء مجتمع متعدد الطوائف وديمقراطي في كوسوفو يشمل جميع السكان من دون أي استثناء.

يجب أن تصبح الأحداث التي جلبتنا هنا اليوم عاملا مساعدا لنا لكي نعيد إلزام أنفسنا بهذه العملية. ويشكل مستقبل كوسوفو تحديا كبيرا. ولذلك فنحن نتفق مع ما قاله السيد هولكيري في ١٤ آب/أغسطس بشأن الحاجة إلى تعزيز حكم القانون، ومضاعفة جهود مكافحة الجريمة المنظمة والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ونحث الأطراف على تكثيف الحوار وتوسيع نطاقه. وفي غياب حوار بناء بين بلغراد وبريشتينا وبين البعثة وجمعية كوسوفو، سيكون من الصعب جدا تحقيق أي نتائج ثابتة وملموسة فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تنتظرها.

ونكرر مجددا شكرنا لجهود موظفي البعثة وروحهم المهنية العالية ونقدم كامل دعمنا للمثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكيري، الذي نعرفه من خلال عمله الممتاز بوصفه رئيسا للجمعية العامة. ونتمنى له النجاح في عمله الحالي.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس

الأمن بشأن الحالة في كوسوفو. وأود أيضا أن أرحب بنائب رئيس وزراء صربيا، السيد تشوفيتش، وأن أشكره على البيان الذي أدلى به قبل قليل.

إن حادثة إطلاق النار في ١٣ آب/أغسطس في منطقة بيتش، التي أدت إلى مقتل شابين صربيين وإدخال آخرين المستشفى أصيبوا بجروح خطيرة كانت عملا شائنا لا يمكن السماح به يسبب قلقا بالغا لوفدي. ونعرب عن خالص التعازي للعائلات المكلومة.

وتزداد شدة إدانتنا لهذه الحادثة المميتة لأنها تأتي بعد وقت قصير من القتل البشع في ٣ آب/أغسطس للرائد ساتيش مينون من شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي قتل عمدا حينما كان ينفذ واجبه في منطقة ميتروفيتشا، في شمال كوسوفو. ونذكّر أيضا بمقتل ثلاثة أشخاص في ٤ حزيران/يونيه في مدينة أوبيليتش وأعمال التخريب التي تم تنفيذها بدوافع طائفية. وتود الكاميرون أن تكرر إدانتها القوية لهذه الأعمال، التي تتعارض مع عملية تطبيع الحالة في كوسوفو ومع بناء هياكل مجتمع كوسوفو الجديد الذي يتمتع بمؤسسات ديمقراطية عاملة، في إطار آمن ومزدهر من التسامح يتقبل فيه السكان اختلافاتهم ويحترم بعضهم البعض.

في ٣ تموز/يوليه، قال وفدي، في هذه القاعة ذاتها، إنه كان مسرورا بالتقدم المهم الذي تم إحرازه في كوسوفو في المجالين السياسي والمؤسسي. ومن سوء الطالع، أنه لا يمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالأمن. ونحن نخشى، من أنه ما لم نتوخى الحذر، يمكن لهذه الأعمال غير المقبولة أن تشكل جزءا من استراتيجية تهدف إلى تقويض الحوار الذي ما برح المجتمع الدولي يناشد الأطراف في كوسوفو البدء فيه. ومن شأن ذلك أن يزيد من صعوبة استعادة الثقة في جميع جوانبها إن لم يجعلها أمرا مستحيلا.

ويحتاج الناس هناك، أكثر من أي وقت مضى، إلى زخم إضافي من المجتمع الدولي بغية المساعدة على إبقاء الأمل حيا وجعله حقيقة، وهو الأمل في استحداث مجتمع سلمي – مجتمع متحد يعيش في وئام مع نفسه ومع بيئته.

إن عملية عودة الأشخاص المشردين واللاجئين – التي أُطلِق نداء بشأنها في ٢ تموز/يوليه، مما أسفر عنه ارتياح كبير للمجتمع الدولي – يمكن أن تصبح الضحية الرئيسية لأعمال القتل هذه، التي تؤدي إلى تفاقم الخوف والكراهية والظلم والعنف. ولذلك أرحب بالنداء الذي وجهه نائب رئيس الوزراء إلى الصرب لكي يظلوا في كوسوفو.

وأود أن أقول أيضا إن بلدي ملتزم بمبدأ المعايير قبل المركز.

قبل أيام قليلة، زار وفد من بلدي كوسوفو وأحاط علما بالعمل الممتاز الذي تؤديه هناك الأمم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي بأسره. وقد قرأنا آخر تقرير للأمين العام عن كوسوفو ولاحظنا أيضا هشاشة الإنجازات الواردة في سياق المشاكل الخطيرة الناجمة عن قضايا الهوية، التي تشكل عائقا كبيرا لبناء مجتمع متعدد الطوائف بحق.

وفي هذا السياق، يتفق وفدي تماما مع ما قاله السيد هولكيري، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في ١٣ آب/أغسطس:

> ”لا يمكننا أن نسمح لعدد قليل من المتطرفين، من أي انتماء طائفي، بتقويض مستقبل كوسوفو الآمن والمفعم بالأمل، الذي عمل العديدون من أجل بنائه هنا. ولن تؤدي هذه الأحداث إلا إلى تقوية تصميمنا على ترسيخ حكم القانون من أجل جميع أفراد الشعب في كوسوفو.“

ويتم الآن تداول ما يربو على ٤٥٠ ٠٠٠ قطعة سلاح غير قانونية من جميع العيارات في كوسوفو. ويشكل

ذلك خطرا مستمرا على السلم والأمن في المقاطعة وعلى جهود المجتمع الدولي مثلما يتضح من الأعمال الحديثة المؤسفة. ولذلك رحبنا بارتياح كبير بقرار بدء برنامج عفو عن حيازة الأسلحة في كوسوفو من ١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، لتمكين نزع السلاح الطوعي من الناس حتى التاريخ الأخير، الذي سيواجهون بعده إجراءات قانونية. ويود وفد بلادي أن يوجه نداء ملحاً إلى جميع قطاعات المجتمع في كوسوفو لدعم ذلك البرنامج، الذي يفتح نافذة جديدة على طريق السلام والمصالحة.

ويدعو وفد بلادي مرة أخرى الزعماء السياسيين والمسؤولين الإداريين والمجتمع المدني في هذه المقاطعة إلى الامتناع عن أي عمل قد يلهب المشاعر مما يضع عراقيل جديدة أمام عملية بناء مجتمع مدني متعدد الأعراق والثقافات. إنهم مسؤولون جميعا عن أمن كل سكان كوسوفو، وبالتالي فإن عليهم دوراً ينبغي أن يؤدوه في مكافحة ذلك النمط من الحوادث وفي مكافحة الإفلات من العقاب. إن التزامهم الثابت لأمر ضروري.

ووفد بلادي مقتنع بأن حوارا مباشرا بين بريشتينا وبلغراد يمكن أن يزيل كل أنواع التوتر المعلنة والمحتملة، أو أن يحول دون تفاقمها على أقل تقدير. والتقارب بين العاصمتين أمر ينبغي تشجيعه ومواصلته.

إن الوضع الحالي في كوسوفو يشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله إن أردنا أن نبلغ أهدافنا. غير أن ذلك أمر ممكن، ويشهد عليه نجاح قوة الشرطة المدنية في كوسوفو، فهي متعددة الأعراق وتدمج البعد الجنساني في هياكلها الرئيسية. وأمام قوة الشرطة مهمة صعبة لإنفاذ القانون في كوسوفو ومكافحة التطرف وكل أشكال الجريمة الأخرى. وفي البداية، تحظى هذه القوة بمساعدة كبيرة من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. وفي هذا الإطار، نعرب عن أملنا في سرعة تمخض جهود البعثة في ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم الأخيرة عن تحديد هوياتهم وتقديمهم إلى العدالة.

إن اعتناق جميع سكان كوسوفو لثقافة السلام هو وحده الكفيل بإعادة السلام إلى القلوب والأذهان مما سيجعل بناء مجتمع متعدد الأعراق والثقافات ممكناً، مجتمع يقوم على قيم الديمقراطية المعترف بها عالميا. ذلك هو التحدي الذي يواجهه سكان كوسوفو والمجتمع الدولي قاطبة. لقد عقد المجتمع الدولي العزم منذ عهد بعيد على التصدي لذلك التحدي، وهو يسعى بصبر ومثابرة في سبيل ذلك. وعلى سكان كوسوفو الآن أن يدللوا على أنهم ملتزمون بالسير على ذلك الدرب.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لسوء الحظ، تأتي مشاركة نائب رئيس وزراء صربيا، السيد كوفيتش، في جلسة مجلس الأمن اليوم نتيجة لحدث مؤسف. فقد علمت روسيا بغضب وأسف بالجريمة النكراء التي ارتكبت في ١٣ آب/أغسطس في منطقة بيك في كوسوفو، حيث قتل شخصان وأصيب أربعة أطفال من الصرب. وليس هناك أي تبرير ممكن لذلك الحادث الذي يستحق إدانة شديدة، ورداً قويا. ونأمل أن يتم تحديد الجناة وأن يعاقبوا على النحو الواجب. وإننا نعرب عن عميق تعازينا لأسر جميع الضحايا، لا سيما من فقدوا أطفالهم في هذه المأساة. وما من شك في أن ذلك دليل آخر على وجود الإرهاب. وفي إطار مجريات الأمور في كوسوفو، يبدو الحادث خطيرا بشكل خاص لأنه يمكن أن يضيف مزيدا من التوتر إلى العلاقات المعقدة فيما بين المجموعات العرقية. وكما بينت التجربة، فإن مثل هذه الحوادث، التي تنطوي بوضوح على بعد عرقي، يمكن أن تترتب عليها تداعيات ذات آثار شديدة السلبية بالنسبة للتسوية في هذا الإقليم.

إننا نحيط علما بالخطوات السريعة التي أقدم عليها التواجد الدولي، بما في ذلك رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد هولكيري، للقبض على المجرمين وتقديمهم إلى العدالة. ويبين ذلك الحادث بجلاء مرة أخرى مدى تعقد التحديات التي يواجهها الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو، في المقام الأول في مجال صون – أو بالأحرى استعادة – الطبيعة المتعددة الأعراق لذلك الإقليم. لقد أثبت ذلك الحادث المؤسف من جديد سلامة السياسة التي ينتهجها المجتمع الدولي لتعزيز الجهود لدفع عملية السلام قدما وإعطاء الأولوية لإعادة الأوضاع الطبيعية في كوسوفو، لا سيما من خلال ضمان الأمن المتكافئ وسيادة القانون. والتصدي لتلك التحديات ليس واجب التواجد الدولي فحسب، بل هو واجب أيضا على عاتق ساسة كوسوفو، الذين يتحملون جانبا من المسؤولية عن الوضع في الإقليم.

وموقف روسيا من العمليات الجارية في كوسوفو معروف جيدا. فعلى مدى السنوات الأربع الأخيرة، منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وظفنا جهودا جبارة في عملية التسوية، وتحقق تقدم كبير. ولكن، رغم التقدم المحرز على طريق تحقيق قدر كبير من الاستقلال والحكم الذاتي في كوسوفو، حسبما ينص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا تزال هناك مشاكل خطيرة لم تحل في الإقليم بعد.

ولا تزال المشكلة الرئيسية متمثلة في غياب الأمن المناسب واستمرار العنف ذي الدوافع العرقية. والأشخاص المذنبين بارتكاب الجريمة النكراء التي وقعت في ٤ حزيران/يونيه وراحت ضحيتها أسرة صربية في أوبيليتش لم يتم تحديدهم حتى الآن، وبالتالي لم يعاقبوا على النحو الواجب. واليوم، ها نحن نشهد جريمة نكراء أخرى استهدفت أطفالا.

ولا تزال هناك صعوبات جمة في إيجاد تمثيل مناسب للأقليات، خاصة الأقلية الصربية، في هياكل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي للإقليم. وفضلا عن ذلك، هناك صعوبات في إرساء عملية إعادة اللاجئين إلى الإقليم. وشأننا شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، نحن مقتنعون بأنه ما لم يشهد الوضع بشأن تلك المسائل تحسنا جذريا، فإن فكرة بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو ستتعثر أكثر فأكثر، مما سيغذي الأوهام الضارة لدى قوى التطرف المتبقية في الإقليم. ومن شأن ذلك أن يُهَيئ تربة خصبة لاستمرار العنف.

وسيتعين على بعثة الأمم المتحدة بقيادة السيد هولكيري أن تبذل غاية الجهد من أجل تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا، إلى جانب مفهوم ”المعايير قبل المركز“، الذي يهيئ الظروف الديمقراطية الأساسية اللازمة قبل أن يُتخذ قرار نهائي بشأن مركز كوسوفو في المستقبل. ونحث البعثة على اتخاذ موقف أكثر فعالية واتساقا في التصدي لأي مظاهر للتعصب العرقي، والجريمة العرقية أو تنامي الاتجاهات المتطرفة في الإقليم، وإرساء القانون والنظام.

السيد تشنغ جنغي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني لحضور السيد كوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا، ليقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن الحالة في كوسوفو. ولقد استمعتُ بانتباه لكلمته.

ولقد أصيب الوفد الصيني بصدمة كبيرة بسبب حادث إطلاق النار في منطقة بيك في ١٣ آب/أغسطس، والذي أسفر عن وفاة طفلين صربيين وعن إصابة أربعة آخرين بجراح خطيرة. وندين بشدة هذا العنف ونحث على القيام على الفور ببذل الجهود لإجراء تحقيق في هذا الحادث وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة لمحاكمتهم.

ولقد ثارت القلاقل مؤخرا في منطقة كوسوفو بسبب أنشطة إرهابية متفشية وبسبب سلسلة من حوادث العنف. ونحن نشعر بقلق بالغ بسبب هذه التطورات في الحالة. ومرة أخرى تبرهن مأساة ١٣ آب/أغسطس بأنه على الرغم من انقضاء أربع سنوات على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا تزال مهمة تحقيق السلام والاستقرار والتعايش السلمي فيما بين مختلف الأعراق في كوسوفو، شاقة وتستغرق وقتا طويلا.

ونحث بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو على اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز توطيد حكم القانون في كوسوفو، وتحسين حالة الأمن هناك، والحيلولة دون تكرار حدوث هذه الأعمال العنيفة.

ويرسي القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أسس حل قضية كوسوفو. وكيما يتسنى ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الفئات العرقية في كوسوفو وتعزيز التسوية النهائية لقضية كوسوفو، من الضروري أن تجري حكومة صربيا والجبل الأسود والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو حوارا بأسرع وقت ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعما نشطا.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سعادة الرئيس على عقد هذه الجلسة، التي هيأت لنا الفرصة لتقييم التطورات الأخيرة التي حدثت في كوسوفو.

ويرحب وفدي بوجود السيد كوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا، معنا في هذه الجلسة، ونشكر السيد مايكل شتاينر على العمل الممتاز الذي قام به أثناء فترة أدائه لوظيفته. وأود أن أهنئ أيضا السيد هاري هولكيري على تعيينه رئيسا لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وأؤكد له دعمنا التام.

إن نظرنا في الحالة الراهنة في كوسوفو يحملني على طرح بعض التعليقات بشأن القضايا المعلقة. وتندرج القضايا الحاسمة المتمثلة في الأمن واستعادة الثقة فيما بين شتى الفئات الإثنية ضمن التحديات التي يتعين مواجهتها.

وتبرهن عملية قتل أحد قادة الشرطة في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وقتل مجموعة من صغار الصرب في ١٣ آب/أغسطس بالقرب من بيك، على إثر المذبحة التي راح ضحيتها أسرة كاملة في أوليبتش في شهر حزيران/يونيه الماضي، على أن حالة الأمن في كوسوفو محفوفة بالمخاطر. وفضلا عن ذلك، تؤكد هذه الأحداث المأساوية ضرورة أن تشارك جميع الجاليات في كوسوفو، بقدر أكبر، في السعي من أجل التوصل إلى حل لمشاكل المقاطعة لكي يتسنى استعادة السلام الدائم فيها.

ويقدم وفدي تعازيه للأسر المنكوبة وللحكومة الهندية وتدين بقوة هذه الأعمال الإجرامية، التي لا بد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة لمحاكمتهم. ونؤيد الجهود التي تُبذل حاليا لتحسين النظام القضائي وخدمات الشرطة، وهي جهود ضرورية لاستعادة الأمن.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بشأن برنامجها لمكافحة انتشار الأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة في كوسوفو. ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تبذل قصارى جهدها لضمان نجاح البرنامج، المقرر أن يبدأ في الأول من أيلول/سبتمبر.

وفي حين يقوم المجتمع الدولي بدور رئيسي لتطبيع الحالة في كوسوفو، فحقا أن نجاح هذا العمل يعتمد قبل كل شيء على إرادة وعزم الكوسوفيين أنفسهم. ويتحتم عليهم أن يبرهنوا على تسامحهم وعلى الاحترام المتبادل كي يتسنى لهم تجاوز اختلافاتهم وتعزيز المصالحة والسلام.

وفي السعي من أجل تحقيق سلام دائم يصبح تعزيز التعاون بين شتى الجاليات وبين بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو ضرورة حتمية.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أُعبِّر، بدوري، للسيد كوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا، عن خالص امتناننا لوجوده، ولكلمته، بالرغم من أسفنا العميق إزاء الظروف التي تسببت في مجيئه إلى المجلس.

لقد أدانت فرنسا على الفور وبأقوى العبارات الجريمة الشنعاء التي ارتُكبت يوم الأربعاء، ١٣ آب/أغسطس بحق مجموعة من المراهقين الصرب في قرية غورازدفاتشي، والتي أودت بحياة اثنين منهم. وفي اليوم التالي، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن هذه المسألة وتلا الرئيس بيانا للصحافة أكد فيه من جديد على إدانة كل الأعضاء الذين قاموا بهذا العمل.

ونود أن نعبِّر مرة أخرى، هنا وبحضور السيد كوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا، على تعاطفنا ومشاركتنا لأحزان الأسر. وتؤيد فرنسا الخطوات التي اتُخذت على جناح السرعة لإلقاء القبض على مرتكب أو مرتكبي هذه الجريمة واعتقالهم وتقديمهم إلى العدالة لمحاكمتهم في أسرع وقت ممكن.

ولقد وقعت، فيما يبدو، حادثة أخرى، أُطلق فيها الرصاص على أطفال بعد ظهر يوم الأحد، ولم يحث قتل في هذه المرة. وإن تم التحقق من الخبر، سيسفر اندلاع العنف من جديد عن إدانتنا التي لا لبس فيها ذاتها. ومن شأن هذه الجرائم التي ليس لها ما يبررها إطلاقا، أن تلحق الضرر بصورة كوسوفو في المجتمع الدولي. ولا بد أن تؤدي هذه الجرائم إلى تعزيز عزمنا على المضي قدما في إرساء حكم القانون، وإقامة كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق. وتقع على عاتق مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، التي قد تعهدت بالعمل من أجل تحقيق المصالحة بين الأعراق، مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

أصغينا باهتمام إلى بيان السيد كوفيتش. وبطبيعة الحال نحن نوافق على هدف تقليل العنف. ويتعين على الممثل الخاص الجديد للأمين العام وعلى إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، إلى جانب قوة كوسوفو وبالتشاور مع الفاعلين المحليين، تحديد التدابير الجديدة اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وأن فتح حوار مباشر بين بلغراد وبريستينا، إذا كان بنَّاء، من شأنه أيضا أن يساعد على تقليل التوتر ميدانيا.

وختاما أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد هاري هولكيري في المهمة الكبيرة التي أُنيطت به تواً.

الرئيس: انتهت قائمة المتكلمين. وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجمهورية العربية السورية.

أرحب، بداية، بالسيد تشوفيتش نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا ونشكره على تحمل عناء الحضور إلى نيويورك وإحاطة مجلس الأمن حول آخر التطورات المتعلقة بالحالة في كوسوفو.

لقد استمع وفد سورية باهتمام كبير للمواقف والآراء التي عبر عنها السيد نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا. وأخذنا بالعلم بكل حزن بالأحداث التي ذهب ضحيتها شابان وجُرح آخرون من أهالي كوسوفو. وتدين سورية هذه الأعمال وتؤكد على مواقفها في أهمية انصياع جميع الأطراف للاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي هذا الصدد، نبعث بأحر التعازي إلى العائلات الثكلى، وإلى عائلات الضحايا. ونطالب بوقف مثل هذه الأعمال والانتهاكات، بما في ذلك الهجوم الذي تعرض له مواطنون من كوسوفو هذا اليوم.

وترحب سورية بالإجراءات التي اتخذها السلطات المؤقتة في كوسوفو وكذلك بالتحقيقات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة هناك للتعرف على مرتكبي هذه الاعتداءات وضرورة جلبهم للعدالة.

وتكرر سورية دعمها لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وللممثل الشخصي الجديد للأمين العام في كوسوفو السيد هاري هولكيري ونتمنى له كل نجاح في أداء المهام الملقاة على عاتقه، ولا سيما في مثل هذه الظروف.

وأخيراً اسمحوا لنا أن نعيد التأكيد على قناعتنا بضرورة تحقيق التعايش المشترك بين جميع مواطني كوسوفو، بغض النظر عن الخلفية العرقية أو الإثنية أو الدينية، وبما يتيح السلام والعدالة والأمن للجميع.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس. ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥